درس جديد من ماليزيا: لا للتجسس الاجتماعي

د. عبدالله المدني

تستطيع الأنظمة العربية إن أرادت أن تضع حدا للملفات الهامشية البائسة التي تفتحها تيارات الإسلام السياسي من وقت إلى آخر، فتشغل بها الرأي العام المحلي عما هو أهم وأجدى، بحجة الدفاع عن حياض الأخلاق وقيم المجتمع وخصوصياته. فما على هذه الأنظمة أمام محاولات الجماعات الإسلامية تقييد الحريات والحقوق الفردية والخيارات الشخصية مثلا سوى التمسك بدساتيرها، التي ينص معظمها على كفالة تلك الحقوق وتجريم التلصص على خصوصيات الأفراد وتأكيد حرية المواطن في الاختيار.

وبعبارة أخرى يمكنها، إن أرادت، أن تفعل ما فعلته ماليزيا مؤخرا، وهي دولة إسلامية، وغالبية سكانها مسلمون لا يمكن الطعن في إيمانهم وتمسكهم بدينهم، وصاحب القرار الحالي فيها رجل متخرج من كليات الفقه والشريعة وينحدر من عائلة تبوأ رموزها مناصب القضاء والإفتاء، وبما لا يمكن معه لأحد أن يزايد عليه أو يتهمه بالكفر أو يأخذ عليه ضعف علمه الشرعي.

هذه البلاد التي ما برحت تعطي الدروس للآخرين في العالمين العربي والإسلامي في كيفية بناء الدولة المدنية العصرية، وإقامة النظام الاتحادي المتماسك ما بين سلطنات وولايات متفرقة، وصياغة توليفة فريدة ما بين الموروث والحداثة، وخلق الهوية الوطنية الجامعة ما بين قومياتها وإثنياتها المختلفة، والانتقال من بلد كان لا ينتج سوى المطاط إلى كيان صناعي وتكنولوجي مزدهر، وتقديم نموذج وضاء في التعليم وتنمية الموارد البشرية والسياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية، وغير ذلك من الدروس التي فصّلناها في أكثر من مقال وكتاب، أعطتنا مؤخرا درسا جديدا وذلك حينما حزم رئيس حكومتها عبدالله أحمد بدوي أمره، فأغلق ملفا كاد يزرع الشقاق في المجتمع ويوتر أجواء السلم الأهلي، ويقود إلى خسائر اقتصادية ويحرم البلاد من السياحة التي هي إحدى دعائم اقتصاد البلاد.

ففي الأسبوع الماضي وضع "بدوي" بقرار جريء منه حداً لمحاولات وخطط الجماعات الإسلامية الماليزية المتشددة في ولاية "ترينغانو"، لتشكيل جماعات شبيهة بالشرطة الدينية ونشرها في الميادين العامة والمنتزهات والمنتجعات والمطاعم والفنادق ودور السينما من أجل التجسس والتلصّص على سلوكيات الناس وخصوصياتهم، أي التدخل في حياتهم وخياراتهم وتوقيفهم وتجريمهم، قائلا بلغة حاسمة إن هناك ما هو أهم وأكثر منفعة للشعب الماليزي من صرف الجهد والوقت والمال العام في قضايا هامشية، ومضيفا أن ما هو معمول به من قوانين للحد من الخلوة غير الشرعية وتكريس القيم الاجتماعية الإسلامية كاف.

فهذه الجماعات التي يبدو أنها تأثرت بالفكر الديني والفتاوىً الشرعية السائدة في بلدان الشرق الأوسط الإسلامية كنتيجة لاحتكاكها برموز هذا الفكر أو تلقيها العلم الشرعي على أياديهم، لم تجد –بعد فشلها الذريع أمام حزب "أومنو" الحاكم أثناء الانتخابات العامة الماضية في تعزيز مكاسبها والاحتفاظ بحكم ولاية "ترينغانو" التي حكمتها ما بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٤ ما يعيد إليها الأضواء سوى اللعب على وتر الأخلاق والفضيلة، والادعاء بأنهما باتا مهددين في ماليزيا. فقامت بطرح مشروع قانون يتيح للجهات الرسمية تجنيد وتدريب موظفين ونداء مطاعم وعمال فنادق للإبلاغ عن روابط العشق وعلاقات ما قبل الزواج ومقابلات الأحبة واتصالاتهم الهاتفية وحفلاتهم الخاصة المختلطة.

وما لم يقله رئيس الحكومة في معرض معارضته، قالته وفصّلته الصحافة الماليزية ومنظمات المجتمع المدني –بما في ذلك الصحف والتنظيمات المعبرة عن الاثنية الملايوية المسلمة كمنظمة "أخوات في الإسلام" التي تدافع عن المساواة الجندرية بقيادة الناشطة زيتون قاسم– التي عبّرت بقوة عن استيائها وخشيتها من هذه المحاولات الهادفة إلى تغيير الوجه المتسامح والمعتدل للإسلام الماليزي شيئا فشيئا، وصولا إلى ما يشبه فرض "الإسلام الطالباني" الذي وصل تشدده وتطرفه إلى حد وشم أذرع النساء بأسماء أزواجهن، وتحريم أشرطة الكاسيت والاستماع إلى المذياع، بل والتجسس على من كان يدندن بينه وبين نفسه، بما في ذلك الأمهات اللواتي كن ينشدن الأغاني الشعبية في بيوتهن من أجل تهدئة أطفالهن الرضع في المهد.

ومما قيل في تبرير الرفض المطلق لهذه الإجراءات المقترحة أنها تفتح بابا لانتهاكات صارخة للحقوق الشخصية، واعتداءات على كرامات الناس وخصوصياتهم، ومشاكل وخصومات لا حصر لها، في بلد يدين نحو ٣٥ في المئة من سكانه من ذوي الأعراق الصينية والهندية بغير الإسلام، وذلك على نحو ما حدث في البلاد الإسلامية التي جربت الشرطة الدينية، فكانت الأخيرة سيفا مسلطا على الرقاب ومصدرا للوشايات واستغلال النفوذ وأعمال الانتقام الشخصية والاعتقالات القائمة على الشكوك والظنون.

ثمة أمر آخر أثارته الجماعات المعارضة ويجدر التوقف عنده، هو أن تطبيق الإجراءات المقترحة سيؤسس لظاهرة خطيرة قد تتطور مستقبلا إلى تعميم فكرة التجسس والتلصص على كل شيء، فيتجسس الابن على أبيه والمرؤوس على رئيسه والشرطي على قائده والطالب على معلمه وهكذا، وصولا إلى مجتمع الخوف والرعب والشك على نحو ما كان سائدا في ألمانيا الشرقية ورومانيا في ظل نظاميهما البوليسيين الشيوعيين، أو ما كان سائدا في العراق زمن النظام "البعثي".

إلى ذلك حذر "حزب العمل الديمقراطي" المعارض المعبر عن الاثنية الصينية من الانعكاسات المدمرة للمقترحات الجديدة على قطاع السياحة الماليزي وغيره من قطاعات الأعمال ذات الصلة، خاصة في وقت يواجه فيه هذا القطاع الحيوي منافسة شديدة من دول الجوار التي ما برحت تتفنن في تقديم المغريات والتسهيلات لجذب السياح من أوروبا وأستراليا واليابان تحديدا. فهؤلاء من الطبيعي أن يصرفوا النظر عن ماليزيا بكل مغرياتها الطبيعية ويتوجهوا إلى أماكن أخرى إذا ما شعروا بوجود من يتجسس على خصوصيتهم للإيقاع بهم، على نحو ما حدث في العام الماضي حينما داهمت السلطات في منتجع "لينغكاوي" التابع لمقاطعة "بيرليس" بإيعاز من المسؤولين الدينيين شقة كان يسكنها رجل وامرأة طاعنان في السن من الجنسية الأميركية بحجة مقاومة الخلوة غير الشرعية، ليتبين أنهما متزوجان. وكان من نتائج هذا العمل المتسرع والقائم على الشكوك والوشاية أن وقعت كوالالمبور في حرج شديد أمام العالم، لم ينفع معه الاعتذار الرسمي، ومسارعة مفتي الولاية الدكتور "محمد عصري زين العابدين" إلى إصدار أمر بوقف مثل هذه الممارسات، ومبادرة الحكومة المحلية إلى اقتراح إجراءات للحد من التجسس والتلصص على المواطنين والوافدين.

والحال أن مثل هذه المحاولات والمقترحات من قبل جماعات الإسلام السياسي المتشددة ليست سوى انعكاس لإفلاسها وعدم امتلاكها لبرامج وسياسات تلامس القضايا والمعضلات الجوهرية ذات الصلة بالتنمية والنهضة واللحاق بالعالم المتقدم. فتنشغل بالهوامش وتشغل المجتمع معها.

نقلاً عن صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

إنجازات كمية ونوعية كبيرة حققها قطاع التعليم البحريني خلال العام 2006 م

المنامة / بنا :

قطع نظام التعليم في مملكة البحرين في عام ٢٠٠٦ شوطا مهما من التطور منذ تأسيسه عام ١٩١٩م وحقق انجازات كبرى على الصعيدين الكمي والنوعي على نحو ملموس وذلك بفضل الدعم الكبير والرعاية الموصولة التي يحظى بها التعليم من القيادة الحكيمة مما مكن من تحقيق نسبة استيعاب تصل الى ١٠٠ بالمائة في التعليم الاساسي وتقليص نسبة الأمية للفئة المستهدفة الى حدود ٢٠٧ بالمائة وتوفير الخدمة التعليمية الى جميع المواطنين في مختلف المراحل الدراسية وفي جميع المناطق وانخفاض معدلات كثافة الفصل الدراسي الى ٣٠ طالبا في المرحلة الابتدائية و٣٢ طالبا في المرحلة الإعدادية والثانوية كما ان معدلات التسرب والرسوب هي في أدنى معدلاتها وتقل عن ١بالمائه في التعليم الاساسي وهو ما انعكس بشكل عام على تحسن نتائج الشهادات العامة وتجويد مخرجات التعليم.

وبالإضافة الى النجاحات التي حققها قطاع التعليم في الجانب الكمي فقد عمل على مواجهة التحدي النوعي الذي يركز على ضمان جودة التعليم ومخرجاته ويزيد من الإحساس بأهمية هذه التحديات ان مملكة البحرين كانت قد أولت التربية منذ بداية القرن الماضي اهتماما خاصا وعناية كبيرة وأنفقت عليها بسخاء وجندت لذلك طاقات كثيرة.

ومن هذا المنطلق عملت الوزارة على إعداد الرؤية التطويرية للتربية والتعليم والتي تمتد من عام ٢٠٠٣م الى عام ٢٠٠٩م وتتضمن العديد من البرامج التطويرية والعناصر الأساسية التي تضطلع بها الوزارة وتهدف الى .. إعادة النظر في البنية الهيكلية الإدارية لوزارة التربية والتعليم بما يبسطها ويزيد من كفايتها الأدائية ويجعلها أكثر قدرة على تنفيذ عمليات الإشراف والإدارة والتطوير وتعزيز اللامركزية وتكريس مفهوم المدرسة كوحدة أساسية مستقلة.

- ترجمة إلزامية التعليم الاساسي كحد أدنى من التعليم الذي يجب ان يتزود به الطلبة لدخول الحياة وهم مؤهلوب لأداء واجبات المواطنة والتمتع بحياة اجتماعية ونفسية مثمرة ومستقرة ومنتجة.
- القضاء على جميع أشكال التسرب من التعليم العام بكل مراحله ضمان تخرج الشباب البحريني من التعليم الثانوي مزودين بقدرات عالية في العلوم والرياضيات وتقنية المعلومات التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي الجديد وسوق العمل.
- تمكين المتعلمين من التفكير العلمي المنطقي التحليلي وتدريبهم على توظيفه في تحليل المشكلات وحلها.
- إعادة تصميم المناهج التعليمية وبنائها بمقاييس علمية متطورة وتطبيق مقاييس إدارية وفنية للتحقق من مستويات كفاءة التحصيل العلمي والتعليمي عند المتعلمين.
- وضع نظام متكامل لقياس وتقويم المستويات العلمية لمضامين المناهج التعليمية وطرائق تنفيذها.
- مراجعة الأوضاع المهنية لأفراد القوة العاملة في التعليم من شاغلي الوظائف التعليمية من خلال كادر المعلمين الجديد بما يعظم من قيمة مهنة التعليم وبما يجعل الانخراط فيها طموحا مهنيا واجتماعيا في أعين الشباب البحرينيين.

وقد تمكنت الوزارة بفضل الدعم والمساندة من القيادة الحكيمة من تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج التطويري خلال العامين الدراسيين ٢٠٠٤و ٢٠٠٥ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦م كما تعمل الوزارة مع بداية العام الدراسي الجديد ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م على استكمال تنفيذ المرحلة الثانية منه حيث سيتم التركيز على تحقيق جودة التعليم و مخرجاته على مختلف الأصعدة.

كما تمكنت الوزارة من الانتهاء من قانون التعليم وقانون التعليم العالي وإعادة هيكلة الوزارة وإصدار كادر المعلمين الجديد والانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع جلالة الملك حمد لمدارس المستقبل والبدء في تنفيذ المشروع الطموح لتطوير التعليم الثانوي والمتمثل في مشروع توحيد المسارات الأكاديمية والذي ينتظر ان يساهم بشكل فعال في تطوير التعليم الثانوي وتقريبه من احتياجات سوق العمل.

كما تم افتتاح معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا ومركز المتميز للتعليم والتدريب المهني والفني وكذلك انجاز تطوير نوعي في التعليم الصناعي والتطلع الى الارتقاء به ومخرجاته الى المستويات العالمية وافتتاح مركز القياس والتقويم ووضع حجر الأساس لمركز رعاية الموهوبين بالإضافة الى تنفيذ عدد من المشروعات التطويرية التي تستهدف تحسين البيئة المدرسية والارتقاء بتدريس اللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم بوجه خاص وإعادة توجيه المناهج الدراسية لاستيعاب المفاهيم الحديثة المتعلقة بالبيئة وخدمة المجتمع وثورة المعلومات والاتصال وتعزيز مفاهيم الانتماء والمواطنة وحقوق الإنسان.

وتمضي الوزارة في جهودها لتنفيذ بقية المراحل من الرؤية التطويرية لتشمل الأشراف التربوي التعليم الخاص والإرشاد المهني الأكاديمي للطلبة وتطوير المرحلتين الابتدائية والإعدادية وإعداد خارطة منهجية لتمهين وتدريب العاملين في الوزارة.

وأقدمت الوزارة على إعداد مشروع التقويم لجودة النظام التعليمي في مملكة البحرين بصورة شاملة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمملكة البحرين وبالتعاقد مع المعهد الدولي للتخطيط التربوي بباريس التابع لمنظمة اليونسكو وذلك تمهيدا لإعادة تخطيط التعليم ليصبح أكثر كفاءة وأكثر قدرة على تلبية احتياجات التنمية الشاملة في مملكة البحرين من خلال الإسهام الفعال في إعداد القوى البشرية القادرة على تلبية حاجات المجتمع. أما فيما يتعلق بتوجهات المرحلة المقبلة في مجال التطوير فتعمل الوزارة حاليا على التوجه نحو تطبيق نظام الجودة الشاملة في التعليم وربط التنمية المهنية المستدامة للمعلمين بالترقي الوظيفي الى جانب تطبيق المتابعة والتقويم المؤسسي وربط التعليم الثانوي باحتياجات التنمية والاستمرار في التوجه نحو مدرسة المستقبل والاستمرار في تطوير التعليم الثانوي الصناعي وتطوير مناهج الرياضيات والعلوم واللغة الانجليزية والتوجه نحو التعليم المستمر ويمكن رصد مدى الاهتمام الذي توليه الحكومة بهذا القطاع الحيوي من خلال انجازات عدة أبرزها:

- الزيادة المضطردة في ميزانية الدولة المخصصة للتعليم والتي شهدت ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الخمس الماضية إذ ارتفعت من ٩٣ مليون دينار في العام ٢٠٠١م الى ١٥٧ مليون دينار في العالم ٢٠٠٦م./ بينت المؤشرات الأولية في مستوى تنامي المخرجات وجودتها ان خطة الوزارة تحقق نتائج ايجابية مشجعة يتم تعزيزها تدريجيا من عام الى آخر.
- إقرار كادر المعلمين الجديد بكل ما يعنيه من اهتمام بمهنة التعليم وايلائها المكانة اللائقة بها وبما يسهم في الارتقاء بمخرجات التعليم.
- صدور الهيكل الادرى الجديد للوزارة بما يخدم عمليات الإشراف والتطوير والوزارة على ثقة تامة بان عمليات التطوير التربوي والتعليمي المستمرة التي تنفذها الوزارة بدعم لا محدود من القيادة الحكيمة سوف تظهر نتائجها الايجابية الملموسة خلال السنوات المقبلة إذ لا يخفى ان نتائجها تحتاج الى الزمن اللازم ليتم ترجمتها على الأرض مثلما تم التخطيط لها.

كما تصدرت مملكة البحرين المرتبة الأولى عربيا في تحقيق الأهداف الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الخاص بالتعليم للجميع بحسب التقرير الدولي الصادر في أوائل شهر ديسمبر الحالي عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والذي جاء تكليلا للجهود التي تبذلها المملكة في مجال تطوير التعليم والتي تنطلق من إيمان القيادة السياسية الرشيدة للبلاد بضرورة تأهيل العنصر البشرى باعتباره الركيزة الرئيسة للتنمية.

ووفقا للتقرير فقد تم تصنيف مملكة لبحرين كأول دولة عربية في تحقيق الأهداف الأساسية للتعليم للجميع وذلك من خلال مؤشر تنمية التعليم إذ تضمن التقرير مؤشر تنمية التعليم للجميع والذي يمثل مقياسا إجماليا لوضع البلد فيما يخص تحقيق أربعة من أهداف التعليم للجميع وهي أولا تعميم التعليم الابتدائي والمتمثل في مؤشر معدل القيد الصافي في المرحلة الابتدائية وثانيا محو أمية الكبار والمتمثل في مؤشر معدل محو الأمية وثالثا التكافؤ بين الجنسين والمتمثل في مؤشر معدل التكافؤ بين الجنسين ورابعا جودة التعليم والمتمثل في مؤشر معدل البقاء حتى الصف الخامس الابتدائي.

ويمثل مؤشر تنمية التعليم للجميع متوسطا بسيطا من هذه المؤشرات الأربعة وهو يتراوح بين صفر وواحد وتمثل قيمة واحد انجاز التعليم للجميع.

ولقد حسب هذا المؤشر بالاستناد الى البيانات الرسمية الخاصة ١٢٥ فقد بلغت النسبة التي حصلت عليها مملكة البحرين ٠,٩٥٣ وبالإضافة الى ذلك تمتلك وزارة التربية والتعليم العديد من المبادرات المستقبلية الواردة في المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب والتي ستسهم بلا شك في أحداث نقلة نوعية في التعليم على الأصعدة كافة ومن بينها انشاء كلية لإعداد وتدريب المعلمين والمديرين وإنشاء كلية للتقنية وإنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة وتطوير التعليم الثانوي الفني والمهني وتطوير أنظمة القبول في الجامعات.

الإمارات تتعهد بالقضاء على أشكال التمييز كافة ضد المرأة والطفل

نيويورك / وام:

تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة الليلة قبل الماضية بالأمم المتحدة مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في مناحي الحياة كافة في مجتمع الإمارات بما في ذلك القضاء التام على إشكال التمييز كافة ضد المرأة والطفل.

وأكدت ان ما حققته المرأة الإماراتية خلال الثلاث سنوات الماضية من مكاسب وطنية غير مسبوقة تجسدت في تمثيلها بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد.

جاء ذلك خلال البيان الذي أدلى به السيد سعيد راشد سلطان علوان الحبسي القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة دولة الامارات لدى الأمم المتحدة أمام اجتماعات الدورة الحادي والخمسين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة والتي ستتواصل حتى نهاية الأسبوع القادم.

وقال الحبسي إن دولة الإمارات أولت خلال الخمس والثلاثين عاما الماضية اهتماما خاصا للنهوض بالمرأة وذلك انطلاقا من قناعتها بأن المرأة متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات كافة وشريك فاعل في عملية التنمية المستدامة للبلاد وهو ما أكدته تشريعات دستور الدولة في المجالات بما في ذلك العمل والضمان الاجتماعي والتملك وضمان تكافؤ الفرص في الميادين كافة والتمتع بكافة خدمات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والتي تتوافق مع نتائج مؤتمر بيجين المعني بالمرأة والدورة الإستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

واستعرض الجهود والتدابير التي اتخذتها الدولة لتمكين المرأة في جميع مجالات المجتمع الاماراتي مشيرا إلى أن هذه التدابير تم ترجمتها في إطار عدة محاور كان أبرزها انشاء الحكومة لست آليات وطنية يتقدمها الإتحاد النسائي العام لتعنى بتنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بالنهوض في وضع ومكانة المرأة فضلا عن إنضمام الدولة الى اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وابرامها تسع اتفاقيات دولية حول تنظيم ساعات العمل وتساوي الأجر والإمتيازات الأخرى.

وقال إن الدولة استطاعت وبفضل توجيهات قياة حكومتها الرشيدة مواصلة إتخاذ كل ما يلزم من تدابير وإجراءات تكفل تحقيق المساواة بين المراة والرجل في كافة المجالات والقضاء على اشكال التمييز كافة ضد المرأة مشيرا إلى أن هذه التدابير توجت مؤخرا بحصول المرأة الإماراتية على مكاسب ملحوظة في ميادين التعليم والصحة والعمل حيث بلغت نسبة الفتيات في مراحل التعليم العالي ٧٧ بالمائة من مجمل عدد الطلبة مع استمرار تزايد أعداد حاملات شهادات الماجستير والدكتوراه وباتت المرأة تمثل ٢٢٫٤ بالمائة من إجمالي القوة العاملة بالبلاد في كافة المجالات وتشغل ٦٦ بالمائة من وظائف القطاع الحكومي من بينها ٣٠ في المائة من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار.

وقال القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة دولة الامارات لدى الأمم المتحدة إن المرأة الاماراتية حققت وخلال الثلاث سنوات الماضية مكاسب وطنية جديدة غير مسبوقة تجسدت في تمثيلها في السلطتين التشريعية والتنفيذية. وأشار إلى أنه تم تعيين امرأتين لشغل مقعدين في مجلس الوزراء على رأس وزارة الاقتصاد ووزارة الشؤون الاجتماعية فضلا عن انتخاب تسع نساء في عضوية المجلس البالغ عدد ٤٠ عضوا.

وأكد أن الدولة مازالت تواصل جهودها الرامية لتعميم ونشر ثقافة المساواة والعدالة في مؤسسات الدولة كافة لاسيما في المدارس ووسائل الإعلام من أجل إزالة الحواجز الاجتماعية والنفسية امام الاندماج الكامل للمرأة في كافة قطاعات العمل وتخصصاته.

واوضح أن الدولة كرست كل المصادر اللازمة لتنمية أطفالها والنشىء الجديد البالغ أعمارهم أقل من ١٨ عاما والذين يمثلون ٣٥ بالمائة من نسبة السكان في الدولة وذلك من أجل تعزيز مشاركتهم في جوانب الحياةكافة.

وأكد أن الجهات المختصة حرصت على إيلاء إهتماما خاصا بتنمية الفتيات ومستواهن التعليمي والتدريبي لصقل قدراتهن ومواهبهن وخبراتهم لضمان دمجهن في عملية التنمية الشاملة.

وقال ان الدولة حرصت على توفير الأمن الإقتصادي والإجتماعي والنفسي وحماية حقوق الأطفال من الجنسين سواء المواطنين او المقيمين بناء على تعاليم الشريعة الإسلامية وتقاليد المجتمع الإماراتي والقوانين الدولية حيث سنت القوانين والتشريعات التي تضمن حماية حقوق الأطفال وتلبية متطلباتهم الحياتية الأساسية كافة وحمايتهم من الإستغلال والعنف بكل صورهما بما فيها الإتجار وسوء المعاملة والإيذاء الجسدي والنفسي ووضعت عقوبات صارمة لمرتكبيها.

وأضاف إن الدولة تعتز بالنجاح الذي حققته في القضاء على صور التمييز كافة ضد الطفلة حيث تتمتع الإناث من الأطفال الحقوق نفسها والحماية القانونية والإجتماعية التي يتمتع بها الذكور . وتشير الأرقام الى تساوي نسبة قيد الفتيات في المرحلة الابتدائية بالأولاد والتي بلغت ٨٣ بالمائة بينما تتفوق نسبة الفتيات على الأولاد في مراحل التعليم الأعلى.

ونفى الحبسي بأن تكون ممارسات العنف ضد الأطفال الذكور منهم أو الإناث قد وصلت لمستوى الظاهرة في دولة الإمارات مشيرا إلى أن ظهور مثل هذه الحالات محدود للغاية بل وفي إطار العنف الأسري..

وقال إن الدولة حرصت على أن تعمل وعبر مؤسسات المتخصصة على احتوائه ومعالجة كل هذه الحالات لضمان حماية الطفل أو الطفلة وتوفير الظروف العائلية السليمة لهم.

وذكر بأن الدولة أنشأت مراكز متخصصة لاستقبال ورعاية الأطفال المعنفين من الجنسين بما فيها مراكز لرعاية وتأهيل الفتيات المراهقات المتأثرات بالعنف الأسري والجانحات بحيث يتم تأهيلهن نفسيا واجتماعيا وتصحيح أوضاعهن العائلية حتى يمكن إعادتهن إلى حياتهن الطبيعية مؤكدا حرص الدولة الدائم على إتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لمواجهة أسباب العنف الأسري من جذوره ووضع الحلول الفاعلة للأسر لمنع تكراره.

واختتم القائم بالأعمال بالنيابة في بعثة دولة الامارات لدى الأمم المتحدة بيانه مبديا قلق دولة الإمارات العربية المتحدة إزاء ما تعانيه المرأة والأطفال الفلسطينيون من أوضاع اقتصادية وإنسانية سيئة للغاية والعنف والدمار الذي يتعرضون له باستمرار بسبب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال ضد المدنيين بما فيهم النساء والأطفال.

ودعا المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدات للشعب الفلسطيني وإلزام إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال على وقف اعتداءاتها الوحشية واحترام القوانين الإنسانية الدولية ذات الصلة خصوصا معاهدة جنيف الرابعة في تعاملها مع المدنيين الفلسطينيين.

بدء الحملة الترويجية لمبادرة مجتمع عمان الرقمي

صور /وكالات:

بدأت بفندق شاطىء صور في سلطنة عمان أمس فعاليات الحملة الترويجية لمبادرة مجتمع عمان الرقمي التي تنظمها هيئة تقنية المعلومات وهي المحطة الأخيرة في حملة التوعية الأولى وذلك تحت رعاية سعادة السيد هلال بن حمود بن علي البوسعيدي والي صور.

وأوضح الدكتور سالم بن سلطان الرزيقي الرئيس التنفيذي لهيئة تقنية المعلومات في كلمته أن هذه الحملة تأتي ضمن إستراتيجية الحكومة للانتقال بالسلطنة إلى مجتمع معرفي يسعى إلى استخدام التقنية في جميع مجالات الحياة لتغطي مجالات المعرفة والقدرات البشرية الفاعلة والأنشطة الاقتصادية المختلفةكافة.

وأشار الى انه وللشروع في تنفيذ البنية الأساسية تم التوقيع على اتفاقية تنفيذ الشبكة الحكومية الموحدة للمعلومات مع الشركة العمانية للاتصالات في شهر يوليو الماضي، وذلك بهدف ربط جميع المؤسسات الحكومية ببعضها، وربط هذه المؤسسات بفروعها، في جميع محافظات ومناطق السلطنة، لتوفير خدمات ذات كفاءة عالية مشيرا الى انه يجرى حاليا تنفيذ بوابة "أوبار" للخدمات الحكومية، والتي سيتم تدشين أول مراحلها هذا العام.

وأوضح أنه يجري حاليا العمل والتنسيق مع العديد من الوزارات والهيئات الحكومية لتنفيذ جملة من مشاريع الخدمات الالكترونية الأخرى وربطها بمنظومة البنية الأساسية للحكومة الالكترونية خلال الخطة الخمسية الحالية كما يتزامن تنفيذ الاستراتيجية مع إعداد قانون المعاملات والتجارة الالكترونية لإيجاد القاعدة القانونية للمعاملات الالكترونية واعتماد التوقيع الالكتروني حتى يتسنى للجميع الاستفادة والوثوق بالتعاملات الالكترونية.

بعد ذلك تم تقديم عرضا خاصا بمبادرة عمان الرقمية تطرق إلى الانجازات الكبيرة التي حققتها الدولة في مجال تأسيس الحكومة الالكترونية والعوائد الاقتصادية والاجتماعية من جراء استخدام تقنية المعلومات.

وقد تواصلت فعاليات الحملة حيث قدمت بمركز التدريب في صور وقاعة معهد التمريض في صور عرضا تعريفيا لموظفي المديرية العامة للتربية والتعليم بجنوب المنطقة الشرقية وموظفي المديرية العامة للخدمات الصحية بمنطقة جنوب الشرقية وندوة حول استراتيجية عمان الرقمية وهيئة المعلومات الرقمية.

أخبار متفرقة

10 شركات قطرية في المعرض الدولي الثاني للعقار والاستثمار

دبي /وكالات:

أعلن المدير العام لمعرض قطر الدولي الثاني للعقار والاستثمار نضال الحلبي ان نحو ١٠ شركات محلية حجزت مواقعها كرعاة رسميين في المعرض، مشيرا الى ان المشاركة المحلية الكبيرة في المعرض لم تكن مفاجئة، وأضاف أن "المشاريع العقارية الكبري التي يجري تنفيذها في قطر من قبل شركات وطنية، لابد وأن يتم التعريف بها من خلال معرض متخصص مثل معرض قطر الدولي للعقار والاستثمار". موضحا ان النسخة الأولي من المعرض والتي أقيمت في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥ شهدت مشاركة محلية جيدة، ولكن ليس بحجم المشاركة للموسم الحالي.

وأشار الحلبي إلى أن أكثر من ٨٠٪ من المساحة الإجمالية للمعرض المقدرة بـ ١٠ آلاف متر مربع، قد حجزت بالكامل من مختلف الشركات العقارية المحلية والعربية والدولية، موضحاً أن شركة عبر القارات – المنظمة للمعرض – ما زالت تتلقي اتصالات من شركات أجنبية ترغب في المشاركة في المعرض، وقال ان هناك اقبالا جيدا من شركات أوروبية ترغب في المشاركة في معرض قطر الدولي للعقار والاستثمار.

وأوضح ان هذه الشركات الأوروبية تريد بالدرجة الأولي التعرف علي السوق العقاري القطري خاصة بعد السمعة الكبيرة للنهضة العقارية القطرية والتي ملأت العالم، مضيفًا ان هذه الشركات ترغب كذلك في التسويق لمشاريعها العقارية وعقد تحالفات مع شركات قطرية والبحث عن وكلاء محليين في السوق القطري.

7 شركات تتنافس للفوز بعقد خط حديدي فائق السرعة في السعودية

الرياض/وكالات:

أعلن رئيس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية في السعودية خالد اليحيى ان ٧ مجموعات من الشركات قدمت عروضا لبناء وتشغيل خط حديدي فائق السرعة طوله ٤٥٠ كيلومترا يربط بين المدينة ومكة المكرمة.

وأضاف ان من المجموعات السبع شركات سعودية وأجنبية من استراليا والصين وفرنسا وألمانيا وايطاليا واليابان وروسيا واسبانيا.

وقال اليحيى " إننا نتحدث عن قادة الصناعة الدولية ، مشيرا الى ان تكلفة المشروع ستخضع لعملية مناقصة. ورفض ذكر اسم الشركات.

وأضاف ان مشروعات كهذه يستغرق إتمامها عادة أربع سنوات بعد توقيع اتفاق البناء".

ويزور ملايين الحجاج مكة والمدينة كل عام. وسيخدم الخط الحديدي أيضا مدينة جدة على البحر الأحمر.

وتوقع اليحيى ان ما بين ١٥ مليون راكب و٢٠ مليونا قد يستخدمون الخط الحديدي المدينة–جدة–مكة كل عام.

مؤسسة (ساما): ارتفاع الأموال المتداولة في السوق السعودية

دبي /وكالات:

أظهرت إحصائية حديثة لمؤسسة النقد السعودي "ساما" ارتفاع إجمالي السيولة المحلية (الأموال المتداولة) بنسبة ١٨,٤٪ وبواقع ١٠٢,٢ مليار ريال (الدولار=٣,٧٥ ريال) خلال عام، لتصل إلى ٦٥٧,٩١ مليار ريال في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ مقابل ٥٥٥,٦٧ مليار في الشهر نفسه من عام ٢٠٠٦. وفي المقابل انخفضت السيولة نفسها بنسبة طفيفة بلغت ٠,٤٪ وبقيمة ٢,٦٧ مليار ريال خلال شهر مقارنة بديسمبر ٢٠٠٦.

ويشتمل إجمالي السيولة المحلية (أو ما يطلق عليه المعروض النقدي ن٣) على النقد المتداول من الأفراد والشركات والمؤسسات العامة والخاصة حيث زاد بنسبة ٤,٨٪ إلى ٦٥,٣ مليار ريال في يناير ٢٠٠٧ مقابل نحو ٦٢,٣ مليار ريال في يناير ٢٠٠٦ بحسب تقرير نشرته جريدة "الوطن" السعودية الجمعة ٢-٣-٢٠٠٧.

كما يشتمل على الودائع تحت الطلب التي ارتفعت خلال الفترة نفسها بنسبة ١٤٪ لتبلغ ٢٤٨,٢٢ مليار ريال مقابل ٢١٧,٦ مليار والودائع الادخارية التي سجلت ارتفاعا خلال عام بنسبة ٢٧,٩٪ وبقيمة ٤٨,٥ مليار ريال إلى ٢٢٢,٦٢ مليار ريال مقابل ١٧٤,٠٧ مليار ريال.

ومن بين مكونات السيولة المحلية أيضاً الودائع الأخرى شبه النقدية البالغة ١٢١,٧٥ مليار ريال، وهي تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة وعمليات إعادة الشراء "الريبو" التي نفذتها المصارف مع متعاملين من القطاع الخاص.

وعلى صعيد تطورات السيولة المحلية خلال شهر أوضحت إحصائية "ساما" لشهر يناير مقارنة بديسمبر الماضي تراجع النقد المتداول خارج المصارف بقيمة ٤,٠٢ مليارات ريال وبنسبة ٥,٨٪ والودائع الادخارية بواقع ٣,٤ مليارات وبنسبة ١,٥٪، إضافة إلى تراجع طفيف للودائع الأخرى شبه النقدية.